إطار مقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة أنشطة الصادر الصكوك المالية الإسلامية

أ.د/ على أحمد مصطفى زين * أ.د/ محمد عبدالقادر أمين دياب **

عبدالحميد محمد عبداللطيف عثمان ***

الملخص

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل المشروعات أو العمليات الإستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) أي (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ، وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك إما أحد البنوك الإستثمارية أو البنوك الإسلامية أو أحد الكيانات الحكومية ، وتنشأ هذه الجهة وفقاً للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها ، ويكون لهاهيئة رقابة شرعية للتأكد من أن إصدارها وإستثمارها وتداولها وتصفيتها يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، والصكوك المالية التي تصدرها الجهات الحكومية ذات طبيعة خاصة ونمط من التمويل والنشاط غير مسبوق بالنسبة لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات فهي التمويل والنشاط غير مسبوق بالنسبة لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لم يعتادوا على ممارسة هذا النمط من الصيغ التمويلية وبالتالي فقد دعت الحاجة الي وجود إطار لكيفية مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية يكون مرشداً ومعيناً لمراجعي للجهاز عند قيامهم بأداء مهام الرقابة .

كلمات مفتاحية : الجهاز المركزى للمحاسبات ، أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

ABSTRACT

The idea of Islamic Sukuk is to participate in the financing of medium or long-term investment projects or operations according to a rule (Sheep in grams) ie (participation in profit

^{*} أستاذ المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

^{**} استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

^{***} باحث بالماجستير بقسم المحاسبة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان .

and loss) the issuer of these sukuk may be either an investment bank, an Islamic bank or a governmental entity. This entity shall be established in accordance with the local laws prevailing in the country in which it will be established. It shall have a legal supervisory body to ensure that its issuance, investment and circulation And the liquidation of them is in accordance with the provisions and principles of Islamic law, and financial sukuk issued by government agencies of a special nature and a pattern of funding and activity is unprecedented for the auditors of Accountability State Authority, it needs special skills and auditors Accountability State Authority They did not get used to this type of financing, so there was a need for a framework for how to review the activities of Islamic financial Sukuk, Was required as a guide and designated for the auditors of the ASA when performing oversight functions.

Keywords: Accountability State Authority, Islamic Financial Sukuk Activities, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

المقدمة:

الصكوك الإسلامية تنتمى إلى فئة الأدوات المالية المستحدثة التى تختلف عن أدوات التمويل التقليدية المعتمدة على الفائدة كأساس للتعامل ، وغيرها من المشتقات المالية والتى كانت الأكثر خطورة على المتعاملين بها حيث اقتضت حكمة الله تعالى أن يُوجَد إلى جانب أي أمر محرَّم بديل أو بدائل أخرى كثيرة تحقِّق الغرض بعيدًا عن أي أضرار لذلك المحرَّم، فتحريمُ الربا مقترِن بتحليل البيع، حيث ذُكِر البديل قبل التحريم، فقال تعالى : " وَأَحَلَّ الله البيع وَحَرَّمَ الربا ". (سورة البقرة : 275) إن حداثة عقود الصكوك المالية الإسلامية وتعقدها وارتفاع المخاطر المرتبطة بها يتطلب ضرورة توضيح مفهومها وخصائصها وأنواعها ومجالات استخدامها ، إذ أن ذلك يعتبر من الأمور الهامة التى تلقى الضوء على مشاكل المحاسبة والمراجعة التي ترتبط بها ؛ حيث يجب على مراقب الحسابات أن يكون لديه فهم واضح التي ترتبط بها ؛ حيث يجب على مراقب الحسابات أن يكون لديه فهم واضح

لطبيعة وخصائص الصكوك المالية الإسلامية وكيفية استخدام المنشأة لهذه الأدوات لما له من تأثير جوهري على كفاءة عملية مراجعة الصكوك المالية الإسلامية. (1) طبيعة المشكلة،

تتمثل مشكلة البحث في:

عدم وجود تأهيل مهنى متخصص ومناسب لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الاسلامية وذلك في ضوء ما يلي:

- 1. غياب أسس ومعايير للمراجعة المرتبطة بأنشطة الصكوك المالية الإسلامية كإطار نظري.
- 2. عدم وضوح أساليب الرقابة المالية التي تقوم بها الجهات الحكومية لمراقبة إصدار وتداول الصكوك.
- 3. ما مدى مسئولية مراقب الحسابات عن الإلتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة والقرارات المتعلقة بالصكوك .
- 4. ما حدود مسئولية مراقب الحسابات وهل يعد تقريراً خاصاً عن الصكوك ، وهل ذلك من مسئوليات المراجع أم أنها لا تدخل ضمن نطاق عمله ، وما هي محتويات هذا التقرير .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى محاولة تقديم إطار مقترح لدور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية

فروض البحث:

لدراسة مشكلة البحث وتحقيق هدفه، يمكن صياغة فرض البحث علي النحو التالي:

 يساهم الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في زيادة جودة التقارير المالية المنشورة .

أهمية البحث:

1. الإنتشار الواسع وتزايد الإقبال على الصكوك الإسلامية بإعتبارها من أهم أدوات الإستثمار والتمويل الإسلامية ، مما يؤدي إلى حث المستثمرين على

^{1 -} د.حسين حسين شحاته ، " الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للتنضيض الحكمى في المعاملات المالية المعاصرة " ، بحث مقدم إلى الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1422هـ - 2002م ، ص 1 .

الإستثمار في المؤسسات المالية التي تتعامل بها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. عدم وجود أى دراسة فى البيئة المصرية حاولت التعرض لهذا الموضوع بالدراسة أو التحليل.

<u>حدود البحث:</u>

يتعلق هذا البحث بوضع إطار مقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية وذلك في الحدود التالية:

- 1. تناول مشكلات المراجعة المرتبطة بالصكوك الإسلامية.
- 2. تقتصر الدراسة الميدانية على الأعضاء الفنيين بالجهاز المركزى للمحاسبات.

منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث يعتمد الباحث على كل من المنهج الاستنباطي، وكذلك المنهج الاستقرائي وذلك على النحو التالي:

- 1. المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والمؤلفات وغيرها من المراجع المرتبطة بموضوع البحث ، وكذلك بعض الأبحاث المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، بالإضافة إلى أبحاث المتخصصين في مجال الإستثمار الإسلامي والمعايير الشرعية ، ومعايير المحاسبة والمراجعة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الهيئات والمراكز ذات العلاقة .
- 2. **المنهج الاستقرائي:** ويتم إستخدامه من خلال أسلوب قائمة الإستبيان والمقابلات الشخصية في الدراسة الميدانية .

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث وإختبار فرض البحث سيقوم الباحث بإعداد الهيكل العام للبحث على النحو التالي:

أولاً: تعريف الصكوك المالية الإسلامية وخصائصها.

ثانياً: أطراف التصكيك.

ثالثاً: مشكلات مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية.

رابعاً: الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الاسلامية.

خامساً: الدراسة الميدانية.

سادساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: تعريف الصكوك المالية الإسلامية وخصائصها.

وقد أصبح مصطلح الصكوك عرفاً لدى جمهور الإستثمار الإسلامى الذى يتمشى مع أصول وأحكام الشريعة ، وشاع إستخدام الصك والصكوك فى العمل المالى الإسلامى ، ويعبر بها عن الورقة المالية التى تثبت حقاً لصاحبها فى ملكية شائعة لموجود أو موجودات ، ومنها التصكيك أى تحويل الموجودات إلى صكوك وطرحها للبيع ، ولقد أطلق عليها فى البداية السندات الإسلامية ، إلى أن تم الإتفاق على تسميتها بالصكوك أو صكوك الإستثمار ، وذلك تمييزاً لها عن الأوراق المالية الأخرى ، حتى أنها أصبحت باللغة الإنجليزية تعرف أيضاً بالصكوك (Sukuk)، ويطلق على عملية إصدار الصكوك بعملية التصكيك ، وذلك تمييزاً لها عن عملية التوريق التقليدية (1) ، هناك عدة تعريفات للصكوك المالية الإسلامية منها :

- عرفت لجنة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك الإستثمار الإسلامية بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أحله ".(2)
- عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها: "شهادات يمثل كل صك منها حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو

^{1 –} مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، " قرار رقم 19/4 – 178 بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها " ، الإمارات ، 30 أبريل ، 2009 ، ص 1.

 ^{2 -} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، " المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الإستثمار " ، المعايير الشرعية ص 288 . صدر هذا المعيار واعتمد من المجلس الشرعي في عام 1424 ه – مايو 2003م .

نشاط استثماري معين ويشترط أن يكون المشروع أو النشاط متفقين مع أحكام الشريعة الإسلامية ". (1)

- خصائص الصكوك المالية الإسلامية:

تتسم الصكوك المالية الإسلامية بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الأدوات المالية ، هذه الخصائص ينبغى إدراكها وفهمها ليس فقط من جانب المتعاملين في هذه العقود ، ولكن أيضا من جانب مراقبي الحسابات لما لها من تأثير كبير على بيئة الرقابة الداخلية ، وعملية المراجعة بصفة عامة ، وهناك العديد من الخصائص التي تميز الصكوك المالية الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية الأخرى ، وقد ساهمت هذه الخصائص في إنتشارها إنتشاراً واسعاً ، ولعل من أهم هذه الخصائص ما يلي : (2)

- 1. صكوك الإستثمار لها قيمة إسمية محددة يحددها القانون ، أو نشرة الإصدار .
- 2. صكوك الإستثمار صكوك متساوية في القيمة ، وفي الحقوق والواجبات وفي ملكية الأموال الخاصة بها .
 - 3. صكوك الإستثمار بعضها قابلة للتداول وفق شروط معينة .
- 4. عدم قبول الصك للتجزئة في مواجهة الشركة ، وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه ، فإنه لا بد من الإتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد .
- 5. إن مسئولية أصحاب الصكوك مسئولية محددة بقدر قيمة صكوكهم أى أن كل مالك صك مسئول بقدر قيمة صكه .
- 6. أن مالك الصك مشارك في موجودات المشروع ، ولذلك له الحق في الرقابة ونحوها ، وحق رفع دعوى المسئولية على الإداريين والحق في نصيب الأرباح ، والإحتياطيات ، والتنازل عن الصك ، والتصرف فيه إلا ما يمنعه القانون ، أو إلتزم به من خلال نشرة الإصدار ، وحق الشفعة ، وحق إكتساب موجودات المشروع عند تصفيته .

مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، " مسودة مشروع متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك = 1 والإستثمارات العقارية " ، ديسمبر 2007 ، ص = 1 .

^{2 –} أحمد حسن النجار ، " الصكوك الإسلامية ودورها في الموازنة العامة للدولة ، ندوة الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر " ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مارس 2012 م ، ص 4.

- 7. إن مالكى الصكوك يشاركون فى غنمها حسب الإتفاق المبين فى نشرة الإصدار وبتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل واحد منهم .
- 8. أنها تصدر على أساس عقد شرعى مثل الإستصناع ، أو الإجارة ، أو المضاربة ...الخ بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها وبقية أحكامها ، وبالتالى فهى خاضعة لأحكام هذا العقد .

وهذه الخصائص المميزة للصكوك المالية الإسلامية قد جعلتها أهم أدوات التمويل والإستثمار والذى أدى إلى إهتمام العالم بها ، وقيام العديد من دول العالم بإصدار صكوك إستثمار إسلامية لتمويل المشروعات (صكوك خاصة) أو لتمويل البنية التحتية (صكوك حكومية).

ثانياً: أطراف التصكيك.

- شركة المنشئ أو البادئ "The Originator": وهى الجهة المالكة للأصول المراد تصكيكها ، ودورها مالك الأصل ، ثم بيعه إلى شركة التصكيك (S.P.V) لغرض إستخدام السيولة فى توسيع نشاطها (وهذا ما يطلق عليه التصكيك المهيكل) ويمكن لشركة المنشئ أن تصدر الأوراق المالية لحسابها مباشرة بهدف إستخدام حصيلة الإصدار فى تمويل نشاطها (وهذا ما يطلق عليه التصكيك البسيط) .
- شركة ذات غرض خاص " special Purpose Vehicle " : وهى غالباً ما تكون الشركة المصدرة للصكوك ، إذ تشترى الأصول محل التصكيك من الشركة المنشئ لتتولى عملية إصدار الصكوك (التصكيك المهيكل) ، وقد تكون وكيلة الأصدار عن الشركة المنشئ على أساس عقد الوكالة بالإستثمار (التصكيك البسيط) .
- حامل الصك أو المستثمر " sukukholder / Investors ": وهم المستثمرون الذين يشترون الصكوك المطروحة للإكتتاب العام في الأصول المصككة مقابل أن يستردوا أصل قيمة الصك والعائد عليه الناتج عن نشاط الأصول المصككة وقت الإستحقاق.
- شركة التصنيف الإئتماني " Credit Rating Agency " : من المعلوم أن القوانين المنظمة لعملية التصكيك تشترط ضرورة حصول الأصول محل

¹ – زياد جلال الدماغ ،" الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية (نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير دور البنوك الإسلامية) " ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا ، ص ص 71 .

التصكيك على شهادة بالتصنيف الإئتمانى من قبل شركات التصنيف الإئتمانية العالمية ، وهى تمثل وكالات متخصصة ، مثل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الإئتمانية ، ومقرها البحرين ، والوكالة الماليزية للتصنيف الإئتمانية ، ومقرها ماليزيا ، ويتحدد دورها فى تصنيف الإصدارات المالية التى تطرح فى الأسواق المالية من حيث تحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة ، وتحديد المخاطر التى تنطوى عليها ، إضافة الى تقويم كفاءة العميل .

- وكيل الإصدار " Issuance Agent ": وهى الجهة التى تنوب عن المصدر فى تولى عملية الإصدار ، وتقوم بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من دفع أقساط الإطفاء والعوائد المستحقة فى مواعيدها مقابل أجر معين ، وبعلن عنه فى نشرة الإصدار .
- مدير الإصدار " Issuance Manager " : وهى الجهة التى تتولى رعاية حقوق حملة الصكوك ، ورقابة تنفيذ الإصدار مقابل أجر معين ، ويعلن عنه فى نشرة الإصدار .
- أمين الإصدار " Trustee / Registrar " : وهى المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك ، والإشراف على مدير الإصدار ، ويحتفظ بالوثائق والضمانات ، وذلك على أساس عقد وكالة بأجر معين ، ويعلن عنه في نشرة الإصدار .
- متعهد الدفع " Under Writers " : وهى الجهة التى تتعهد باكتتاب باقى الصكوك التى لم يتم الاكتتاب بها ، ويمكن أن تتعهد بدفع حقوق حملة الصكوك بعد تحصيلها ، شريطة أن يتم هذا الالتزام بدون أجر ممن قدمه ، وبعلن عنه فى نشرة الإصدار .
- مدير الإستثمار " Investment Manager ": وهى الجهة التي تقوم بأعمال الإستثمار ، والمعين من قبل المصدر أو مدير الإصدار ، ويعلن عنه في نشرة الإصدار .
- الرقابة الشرعية: وهى الجهة التى تقوم بدراسة هيكل الإصدار من الناحة الشرعية، إضافة إلى وضع المعايير الشرعية التى تضبط عملية التصكيك، وفي بعض الحالات تلزم وجود جهة تراقب مدى التزام جهة الإصدار، ومدير الإستثمار بالمعايير الشرعية.

ثالثاً: مشكلات مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .

على الرغم من الأهمية الإقتصادية الكبيرة لعمليات الصكوك المالية الإسلامية ، بالإضافة إلى تعدد المشكلات المحاسبية المتعلقة بها ، إلا أنه لم يصدر معيار مراجعة دولى أو مصرى أو أمريكي مستقل لمراجعة تلك العمليات حتى الآن ، وتتمثل أهم مشكلات مراجعة الصكوك المالية الإسلامية فبما يلى : (1)

- 1. مشكلة تقييم هيكل الرقابة الداخلية على أنشطة الصكوك المالية الإسلامية: تتمثل هذه المشكلة في عدم وجود مدخل محدد وواضح لإختبار وتقييم هيكل الرقابة الداخلية على أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، والمتمثل في بيئة الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة بالمنشأة ، وذلك نظراً لحداثة تلك العمليات وتعقدها وتشابكها وعدم وضوح المعالجات المحاسبية لها .
- 2. مشكلة إجراءات التحقق من المحاسبة عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية: تتمثل هذه المشكلة في عدم وجود مدخل محدد وواضح للإجراءات التي يجب إتباعها لإختبار والتحقق من صحة وإكتمال عمليات الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية ، وما يتعلق بها من مكاسب وخسائر ، هذا بالإضافة إلى عدم إستقرار المعالجات المحاسبية الخاصة بها .

¹⁻ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

⁻ السيد عبدالنبى السيد القرنشاوى ، " مدخل مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات فى مراجعة عمليات توريق الحقوق المالية فى ضوء المعايير الدولية المرتبطة " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالسويس ، 2009 ، ص ص 78–89. - محمد خيرى كامل إبراهيم ، " نموذج مقترح لأسس القياس والإفصاح المحاسبى عن صكوك الإستثمار الإسلامية - دراسة نظرية تطبيقية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1435 هـ - 2014 م ، ص ص 24-

⁻ نجوى سعد إبراهيم نمر ، " مدخل مقترح لمحاسبة ومراجعة الإستثمارات العقارية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2004 ، ص ص 13-14.

⁻ طارق عبدالعظيم يوسف الرشيدى ، " منهج مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لدعم قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2002 ، ص ص د- س .

- 3. مشكلة التقرير عن مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية: تتمثل هذه المشكلة في مدى الأهمية النسبية لعمليات التصكيك التي تتم بالمنشأة ، وما يترتب عليها مدى الحاجة إلى قيام مراقب الحسابات بالتقرير عن مراجعة الصكوك المالية الإسلامية إما كأحد عناصر القوائم المالية ضمن التقرير الشامل للمنشأة ، أو التقرير عن مراجعة تلك العمليات بشكل مستقل عن باقى عناصر القوائم المالية (المراجعة لأغراض خاصة) .
- 4. مشكلة شرعية وقانونية أنشطة الصكوك المالية الإسلامية: نتيجة تعدد أنواع الإتفاقيات التي تتم بين الأطراف المشاركة في عملية التصكيك، وما يرتبط بها من نواحي قانونية تؤثر على عملية الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي الخاصة بالصكوك المالية الإسلامية، لأن ذلك يلقى بعبء إضافي على مراقب الحسابات عند التأكد من صحة المعالجات المحاسبية لتلك العمليات في ضوء الإتفاقيات المبرمة لها، وقد يحتاج مراقب الحسابات في هذه الحالة إلى خبير قانوني لمساعدته في التحقق من ذلك.
- 5. مشكلة مراجعة تقديرات القيمة العادلة: تنص المعايير المحاسبية المتعلقة بالصكو المالية الإسلامية على إستخدام القيمة العادلة لقياس الأصول التى تم تصكيكها ، إلا ان عملية قياس القيمة العادلة ليست بالأمر الهين ، وبصفة خاصة في حالة عدم وجود سوق كفء يعكس القيم الحقيقية للأصول مثل السوق المصرى ، وبالتالي فإن ذلك يتطلب من مراقب الحسابات التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة سواء الظاهرة في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها ، ويتطلب ذلك توافر خبرات خاصة لدى مراقب الحسابات أو الإستعانة بخبير متخصص في هذا المجال .
- 6. مشكلة زيادة المخاطر الحتمية لعملية مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية : يؤدى ظهور الصكوك المالية في القوائم المالية التي يتم مراجعتها ، أو عند مراجعتها بصورة منفصلة إلى زيادة درجة مستوى المخاطر الحتمية للمراجعة سواء كانت هذه على مستوى أرصدة الحسابات المرتبطة بالصكوك المالية أو مخاطر على مستوى القوائم المالية ككل لمخاطر التشغيل والمخاطر المالية وغيرها .
- 7. مشكلة تعقد جمع وتقييم أدلة الإثبات: يعتبر جمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة أحد المشكلات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية، وذلك لأن المستندات تعكس الشكل

- وليس الجوهر فإنه يقع على عاتق مراقب الحسابات في هذه الحالة أن يهتم بتحديد إختبارات المراجعة المناسبة التي تساعده على جمع وتوفير الأدلة والقرائن اللازمة للتحقق من جوهر تلك العمليات ، وصدق القوائم التي تحتويها ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادي .
- 8. مشكلة زيادة إجراءات التحقق: إن قيام المنشأة بعمليات التصكيك يفرض على مراقب الحسابات زيادة إجراءات التحقق من تأكيدات الإدارة عن كل بند من البنود الجوهرية بالقوائم المالية والمرتبطة بتلك العمليات مثل الوجود ، والحدوث ، والحقوق ، والإلتزامات ، والقياس ، والتقييم ، والعرض ، والإفصاح .
- 9. مشكلة الرقابة الشرعية: لضمان نجاح الصكوك الإسلامية يتطلب الأمر ضرورة وجود رقابة شرعية عليها للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الحاكمة لها ، والرقابة عليها لضمان المصداقية فيها ، وحماية للمستثمرين في الصكوك ، وبالتالي لا بد من توضيح موقف مراقب الحسابات من الرقابة الشرعية وهل هناك تعارض بينها وبين مهام مراقب الحسابات .

رابعاً: الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية.

إن الخصائص المميزة والمرتبطة بعمليات الصكوك المالية الإسلامية مثل تعقد عملياتها ، تعدد أطرافها ، عدم وضوح المعالجات المحاسبية لها ، وزيادة مخاطر المراجعة المصاحبة لذلك ، تجعل موضوع مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية يبدو أكثر صعوبة وتعقيداً ، ولذلك فإن الأمر يستدعي إيجاد إطار مقترح يساعد مراقب الحسابات على القيام بمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ضمن مراجعة القوائم المالية ككل أو مراجعة تلك العمليات لأغراض خاصة وبصورة مستقلة ، وهذا الإطار يقوم على أساس معايير المراجعة الدولية والمصرية الحالية ، وأيضاً المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع إضافة بعض الأمور التي لم تتناولها تلك المعايير والخاصة بالصكوك المالية الإسلامية إلاسلامية إذا تطلب الأمر ذلك .

ويبدأ الدارس وضع الإطار المقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية بمسلمتين أساسيتين هما:

1. أن الإجراءات العامة المتبعة لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية لن تختلف عن تلك التي يتبعها مراقب الحسابات خلال مراجعته للبنود الأخرى

- ، مع التركيز على بعض النقاط التي تحتاج إلى عناية خاصة من مراقب الحسابات نتيجة الخصائص المميزة لعمليات الصكوك المالية الإسلامية .
- 2. أن تقييم نتائج المراجعة لعمليات الصكوك المالية الإسلامية يتم كجزء من تقييم مراقب الحسابات لنتائج مراجعة القوائم المالية ككل ، أو بصورة مستقلة في حالة مراجعة تلك العمليات بصورة منفصلة عن القوائم المالية في إطار المراجعة لأغراض خاصة .

وفى ضوء ذلك يتم عرض الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية من خلال المنهجية المتعارف عليها لعمليات المراجعة بصفة عامة ، وعلى ذلك فإن الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية سوف يتم تناوله من خلال تناول النقاط الرئيسية التالية :

- دوافع مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- أهداف مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- مرحلة الإتفاق على شروط المهام الرقابية (خطاب التفهم).
 - تخطيط مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
 - إجراءات التحقق من أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
 - تقييم نتائج المراجعة .
 - إعداد تقرير المراجعة.

ويمكن النظر للأمور السابقة بإعتبارها مجموعة من المراحل المتتابعة التي تشكل فيما بينها إطاراً مقترحاً لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية بما تنطوى عليه من أهمية خاصة وطبيعة متميزة ، وفيما يلي عرض لتلك النقاط بالتفصيل .

- دوافع مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية: تتمثل الخطوة الأولى لوضع الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في الوقوف على الأسباب والدوافع وراء ضرورة وضع اطار مقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، وتتمثل أهمية معرفة تلك الدوافع فيما للي: (1)
- 1. إضفاء صفة الإقتصادية على عملية مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .

^{1 -} c. وائل محمد عبدالوهاب ، " الإطار العلمي لمراجعة عمليات التوريق كمدخل لمعيار مراجعة مقترح " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2008 ، 215. بتصرف من الدارس.

- 2. الوقوف على مدى أهمية عمليات التصكيك في أسواق التمويل المحلية والعالمية ، وإلى أى مدى أصبح هناك اعتماد على مثل تلك العمليات لسد العجز في مصادر التمويل .
- 3. معرفة جوانب القوة والضعف في عمليات التصكيك الحالية ، وأهمية مراجعة تلك العمليات لتنمية جوانب القوة والتخلص من جوانب الضعف .
- 4. معرفة أهم المشكلات التي تكون مصاحبة لعمليات التصكيك كأساس لتحديد الجوانب التي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات .
- 5. تقييم أهمية وجود إطار مقترح لمراجعة عمليات تصكيك الأصول المالية.

■ أهداف مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية:

يمكن تحديد الأهداف المنشودة من مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في ضوء المفهوم الواسع للمراجعة والذي يركز على الدور الإقتصادي والإجتماعي للمراجعة ، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي : (1)

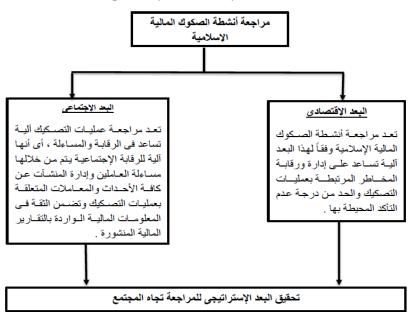
- 1. التأكد من الإجراءات الإدارية والقانونية والفنية لعمليات التصكيك ، وأنها تنفذ في الحدود المسموح بها دون أية تجاوزات .
- 2. إرساء حدود مسئولية مراقب الحسابات تجاه مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- 3. التأكيد على إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية بإعتبار مراقب الحسابات وكيلاً عن المساهمين في التحقق من صحة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
- 4. التأكد من دقة قياس قيمة الأصول المحولة والضامنة بإستخدام القيمة العادلة ، فضلاً عن التحقق من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند تقدير هذه القيمة نظراً لما تتيحه القيمة العادلة من دقة في الأرقام المحاسبية وملائمة المعلومات لإتخاذ القرارات .

¹⁻ د. مجدى مليجى عبدالحكيم ، " مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المائية لتحسين جودة التقارير المائية المنشورة فى ضوء أساليب المحاسبة الإبتكارية - دراسة نظرية اختبارية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة - مصر ، العدد 1 ، 2012 ، ص 503.

إطار مقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية

- 5. التحقق من صحة قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية .
- 6. التحقق من شفافية التقارير المالية لشركات التصكيك وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية .
- 7. التحقق من شروط الإعتراف بتصكيك الأصول المالية وفقاً للمدخل المتبع . وفي ضوء ذلك يمكن للدارس توضيح مفهوم مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية بشكل أكثر إتساعاً من خلال البعدين السابقين من خلال الشكل التالى : (1) شكل رقم (1)

المفهوم الشامل لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية اعتماداً على البعد الإقتصادي والإجتماعي



■ مرحلة الإتفاق على شروط المهام الرقابية (خطاب التفهم): تدنى هذه المحات المالية الما

تهدف هذه المرحلة إلى تحديد وتوثيق شروط المهام الرقابية المؤداة من قبل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات على الجهات الخاضعة للرقابة.

المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية

¹⁻ المرجع السابق ، ص 501. بتصرف

رغم أن شروط المهام الرقابية التي يتم أداؤها بالجهاز المركزى للمحاسبات تتم وفقاً لأحكام قانون عام (أحكام قانونية) ، وبالتالي فهي لا تخضع لطلبات الجهات الخاضعة للمراجعة أو للإتفاق معها إلا أن خطاب الإرتباط يكون مفيداً في إرساء فهم مشترك ورسمي لأدوار ومسئوليات كل من إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة وللجهاز .

■ تخطيط مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية :

إن التخطيط الجيد لعملية المراجعة يساعد على التأكد من أن موضوعات المراجعة الهامة قد نالت العناية المناسبة ، وأن المشاكل المتوقعة قد تم تحديدها وحلها في الوقت المناسب ، وذلك حتى يتم أداء عملية المراجعة بفعالية وكفاءة ، كما يساعد التخطيط الجيد أيضاً على إسناد الأعمال الكناسبة لأعضاء فريق العمل كما يسهل التوجيه والإشراف عليهم وفحص عملهم ، ويساعد على تنسيق العمل الذي تم أداؤه بواسطة مراقبي الحسابات ، وتتنوع طبيعة ومدى التخطيط للنشاط طبقاً لحجم وتعقيد المؤسسة وخبرة مراقب الحسابات السابقة مع المؤسسة والتغيرات في الظروف التي تحدث أثناء عملية المراجعة .

لقد حدد قانون الجهاز المركزى للمحاسبات صلاحية القيام بالمراجعة المالية بشقيها المحاسبى والقانونى كما أضاف القانون صلاحيات أخرى تتجاوز مراجعة القوائم المالية إلى مسئوليات تتعلق بالإبلاغ عن الإلتزام بالصلاحيات وسلامة التصرفات ، ولا يمكن للجهاز أن يحقق تلك الأهداف دون تبنى التخطيط كمنهج يتم إتباعه .

يقصد بالتخطيط هو عملية جمع وتقييم المعلومات لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم الخطر بهدف تخفيض خطر المراجعة لمستوى منخفض مقبول نسبياً وتمثل خطة المراجعة المخرج النهائى لمرحلة التخطيط وتشمل وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التى سيتم أداؤها ، ويساعد التخطيط الجيد لعملية المراجعة على ما يلى :

- التأكد من أن موضوعات المراجعة الهامة قد نالت العناية المناسبة .
- التأكد من أن المشاكل المتوقعة قد تم تحديدها وحلها في الوقت المناسب.
 - يساعد على إسناد الأعمال المناسبة لأعضاء فربق العمل.
 - يسهل التوجيه والإشراف على أعضاء فريق العمل ، وفحص عملهم .
- يساعد على تنسيق العمل الذي تم أداؤه بواسطة مراقبي الحسابات ووحدات الجهة .

- يساعد مراقب الحسابات على أداء المهمة الرقابية بكفاءة وفاعلية .
 - إجراءات التحقق من أنشطة الصكوك المالية الإسلامية :

أشار معيار المراجعة المصرى رقم (500) أنه يجب على مراقب الحسابات عند الحصول على أدلة الإثبات عن طريق إجراءات التحقق بفحص وتحقيق تأكيدات إدارة المؤسسة عن كا بند من البنود الجوهرية للقوائم المالية ، حيث يقوم بفحص مقترحات افدارة بشأن هذه التأكيدات واختبارها وجمع ادلة الإثبات التى تؤيدها ، وتنقسم التأكيدات التى يستخدمها مراقب الحسابات إلى الفئات الآتية : (1)

- تأكيدات بشأن فئات من المعاملات وأحداث الفترة محل المراجعة:
 - التأكيدات المتعلقة بأرصدة الحسابات في نهاية المدة:
 - التأكيدات المتعلقة بالعرض والإفصاح:

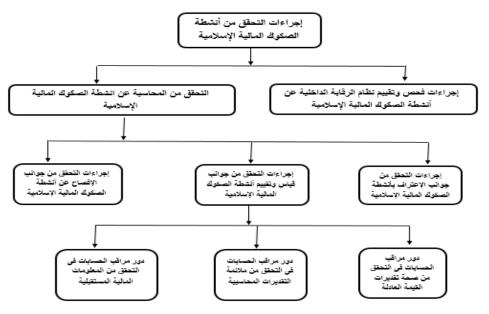
ولكى يتمكن مراقب الحسابات من تحقيق تلك التأكيدات فإنه يقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلى :

شكل رقم (2) إجراءات التحقق من أنشطة الصكوك المالية الإسلامية

¹⁻ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

[–] معيار المراجعة المصرى رقم (500) ، " أدلة المراجعة " ، قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008 ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 4–5.

⁻ International Federation of Accountants (IAFC), "International Standard on Auditing (ISA) 500, "Audit Evidence", www.ifac.org , 2008, PP. 428-429.



المصدر: إعداد الدارس.

■ تقييم نتائج مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية :

ينبغى على مراقب الحسابات تقييم النتائج المستخلصة من أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها كأساس لتكوين رأى على القوائم المالية ، وعند تكوين رأى على القوائم المالية يقوم مراقب الحسابات بتقييم ما إذا كانت هناك درجة تأكد مناسبة تتعلق بما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة ، استناداً إلى أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها ، ويتضمن ذلك استنتاج ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتخفيض مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية لمستوى منخفض مقبول نسبياً وتقييم آثار التحريفات المحددة التى لم يتم تصحيحها .(1)

¹⁻ معيار المراجعة المصرى رقم (540) ، " تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة " ، قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008 ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 3.

إعداد تقرير المراجعة :

إن مراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تتعامل في أنشطة الصكوك المالية الإسلامية يجب ألا تتم من أجل إبداء رأى فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية في الإفصاح عن المركز المالي ونتائج الأعمال ، وإنما تتعدى ذلك لتحقيق أهداف أخرى تتفق وطبيعة المخاطر والتعقيدات الملازمة لأنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، وذلك من منطلق الدور المفترض لأن تلعبه المراجعة في خدمة المجتمع .

يعد تقرير مراقب الحسابات بمثابة وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية معينة وتوافرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأى فنى محايد يعتد به ، وتتضمن بإيجاز ما قام به مراقب الحسابات من عمل ، ورأيه فى انتظام الدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة المركز المالى . (1)

يمثل تقرير مراقب الحسابات المنتج النهائي لعملية المراجعة والذي يتبلور من خلاله نتيجة ما قام به مراقب الحسابات أثناء عملية المراجعة .

ويعتبر التقرير الذى يعده مراقب الحسابات عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية على درجة كبيرة من الأهمية للعديد من الأطراف ، وتتبع هذه الأهمية أساساً من أهمية إبداء مراقب الحسابات لرأيه في أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، وتتضح أهمية تقرير مراقب الحسابات عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في الآتى : (2)

- يساهم تقرير مراقب الحسابات عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في إضفاء مزيد من الثقة والاطمئنان على القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات المالية مما يزيد من اعتماد العديد من الأطراف على المعلومات المحاسبية الواردة بهذه القوائم المالية .

¹⁻ E. M. Bamber, Bamber L. S. and M.P. Schaerbeek, "Audit Structure and other determinants Audit report Log: An Empirical Analysis", Auditing: A Journal of Practice and Theory .Vo1.12, No.1, spring, 1993, PP .1-23.

²⁻ فاطمة جبر عبدالسلام صالح ، " مخاطر المشتقات المالية وإنعاكساتها على تقييم مراقب الحسابات لإستمرارية الوحدات الإقتصادية في ضوء معايير المراجعة – دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2013 ، ص 114.

- تتحدد المسئولية القانونية في حدود ما جاء بتقرير مراقب الحسابات الذي عبر عنه كتابة في صورة تقريره . $^{(1)}$
- يساعد التقرير على توجيه عناية الإدارة للأمور التى تتطلب إجراءات علاحية خاصة مثل:
 - المخاطر المصاحبة لأنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- تقدير القيمة العادلة لأنشطة الصكوك المالية الإسلامية والأوضاع المالية المترتبة عليها .
 - مدى دقة الرقابة الداخلية على أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .

خامساً: الدراسة الميدانية.

• أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى إستطلاع آراء واتجاهات الأطراف المختلفة ذات العلاقة بمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية وكذلك التحقق من الفرض التي تم التوصل إليه في ضوء الدراسة النظرية على النحو التالي:

" يساهم الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة " .

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية: يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والذين يتكون عددهم من حوالي 6200 عضو فني. (عدد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات 9800 عامل منهم 6200 عضو فني) ، ولقد اعتمد الدارس في انتقاء عينة الدراسة الميدانية على أسلوب العينة العشوائية ، وقد قام الدارس بحساب حجم العينة من خلال المعادلة التالية: (2)

$$n = \frac{N}{(N-1) e^2 + 1}$$

¹- د.سناء محمد بدران ، " تقارير المراجعة وأثرها على قرارات مستخدميها – دراسة تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، السنة 11 ، العدد 2 ، 2 ، 2 ، 2 .

¹⁰⁹ م 2003 ، ما القاهرة ، 2003 ، ما المعاينة الإحصائية ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 2003 ، م

■ تصميم قائمة الإستبيان: تم تصميم قائمة الإستبيان بشكل متتابع في الأفكار لا يسمح بتشتيت المستقصى مع مراعاة أن الأسئلة التي تقيس الفروض تم توزيعها على القائمة وذلك لزيادة جودة الردود، وقد تم وضع عدد من الأسئلة التي تساعد الدارس في إعداد الإطار المقترح، والتأكد من بعض النواحي التي تم التوصل إليها أثناء الدراسة النظرية، وكذلك مراعاة تسيط وتخفيض عدد أسئلة الإستبيان.

وقد تم تقسيم أسئلة قائمة الإستبيان إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالى:

- الجزء الأول: بيانات عن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية.
- الجزء الثانى : بيانات عن مشكلات المحاسبة والمراجعة لأنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- **الجزء الثالث**: بيانات عن الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية .
- اختبار صدق وثبات قائمة الإستبيان :تم حساب معاملي الثبات (Reliability) قبل إجراء التحليل الإحصائي للبيانات.

جدول رقم (1) نتائج اختبار الصدق والثبات لأسئلة قائمة الإستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات	بیان
0.817	0.667	مساهمة الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS) وبناء على تلك النتائج التي تم التوصل إليها بشأن اختبار الثبات والصدق لأسئلة قائمة الإستبيان يلاحظ أنها لم تقل عن (0.667) مما يؤكد ثبات وصدق نتائج

الدراسة الميدانية ، حيث أن المعاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ، ويمكن الإعتماد على نتائجها وتعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة .

أساليب تحليل بيانات الدراسة الميدانية :

بعد القيام بتجميع قوائم الإستبيان ، تم مراجعتها وتصنيفها وترميز الأسئلة الواردة بها وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلى باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS, Ver. 22) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ولإختبار هذا الفرض تم الإعتماد على إختبار (ت) لعينة واحدة - One Sample T- Test

جدول رقم (2) نتائج اختبار (ت) للفرض الرئيسى الثالث

(°)	إختبار (الانحراف	الوسط	البعد
المعنوية	القيمة	المعياري	الحسابي	(بثهر
0.000	302.966	.110	4.67	يساهم الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS)

من الجدول السابق يتضح مساهمة الإطار المقترح في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة الخاصة بأنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، حيث بلغ متوسط الإجابات 4.67 وهي قيمة مرتفعة ، كما أن نتيجة إختبار (ت) تشير إلى أن القيمة المحسوبة للإختبار بلغت 302.966 وهذه القيمة تعتبر ذات دلالة معنوية إحصائية (مستوى المعنوية أقل من 0.05) وبناء على ذلك يتم قبول الفرض القائل أنه " يساهم الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة " .

سادساً: النتائج والتوصيات.

لقد سعى الدارس من خلال هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسى للبحث وهو إقتراح إطار لدور الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الدارس بتقسيم البحث إلى النقاط التالية :

أولاً: تعربف الصكوك المالية الإسلامية وخصائصها وأطرافها.

ثانياً: أطراف التصكيك.

ثالثاً: مشكلات مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية.

رابعاً: الإطار المقترح لمراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية.

خامساً: الدراسة الميدانية.

ولقد توصل الدارس إلى النتائج التالية:

- 1. هناك خصائص تميز أنشطة الصكوك المالية الإسلامية عن غيرها من الأدوات التمويلية الأخرى ، وقد ساهمت هذه الخصائص في انتشارها انتشارا واسعاً ، والذي أدى الى اهتمام العالم بها ، وقيام العديد من دول العالم الى التعامل بها .
- 2. تساهم أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3. أغلب الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات التي عقدت بشأن أنشطة الصكوك المالية الإسلامية قد ركزت على الجوانب الإقتصادية والفقهية والمصرفية والتشريعية لها ، وبالتالى لم تنل أنشطة الصكوك المالية الإسلامية حقها من الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة مشكلات المحاسبة والمراجعة المرتبطة بها بتعمق وتفصيل .
- 4. تمثل المشاكل المحاسبية المتعلّقة بأنشطة الصكوك المالية الإسلامية أحد التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة أنشطة الصكوك المالية الاسلامية .
- 5. تعتبر مشكلة عدم كفاية معايير مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية وعدم تغطيتها لكافة جوانب عملية مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية أحد أهم الصعوبات التي تؤثر على أداء مراقب الحسابات.
- 6. تحدد مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية بناء على نطاق الفحص الذي قام به ، ومدى بذله للعناية المهنية الواجبة في هذا الصدد.

7. لم تتطرق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ذات العلاقة بأنشطة الصكوك المالية الإسلامية إلى المعالجات المحاسبية لها بل كانت مجملة وتركت التفصيل للواقع العملي .

ثانياً: التوصيات:

- من النتائج التي توصل لها الدارس من خلال هذا البحث يوصى الدارس بما يلي:
- 1. ضرورة السماح بتداول أنشطة الصكوك المالية الإسلامية بأنواعها المختلفة في سوق المال المصري ، حيث يمكن أن تسهم هذه الأدوات في رفع كفاءة وفعالية السوق ، بالإضافة أنها تجذب نوعيات جديدة من المستثمرين الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2. توجيه اهتمام الجهات القائمة على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر إلى ضرورة إصدار معيار مراجعة مصري يتناول إجراءات مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية ، ومستويات التأهيل العلمي والعملي الواجب توافرها في مراقب الحسابات .
- 3. ضرورة حصول مراقب الحسابات على دورة تأهيلية في فقه المعاملات وخاصة فقه الصكوك المالية الإسلامية والجوانب المحاسبية الواجب أن يعيها ويتقنها حتى يمكنه إفادة الشركة مصدرة الصكوك من ناحية ، والحفاظ على حقوق حملة الصكوك من ناحية أخرى .
- 4. تطبيق الإطار المقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية في الواقع العملي ، والإستفادة منه في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
- 5. ضرورة تشكيل مجلس أعلى لمعايير المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية يختص بوضع معايير المحاسبة والمراجعة واجبة التطبيق في المؤسسات والشركات التي تطبق عقود المعاملات الواردة في فقه المعاملات الاسلامية أو العقود المستجدة في مصر بما لا يخالف ما استقر عليه جمهور الفقهاء في ذلك .
- 6. ضرورة وجود معيار محاسبى يوضح المعالجات المحاسبية لأنشطة الصكوك المالية الإسلامية .

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- د.حسين حسين شحاته ، " الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للتنضيض الحكمى في المعاملات المالية المعاصرة " ، بحث مقدم إلى الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1422هـ 2002م .
- 2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، " المعيار الشرعى رقم (17) صكوك الإستثمار " ، المعايير الشرعية . صدر هذا المعيار واعتمد من المجلس الشرعي في عام 1424 هـ مايو 2003م .
- -3 مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، " مسودة مشروع متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والإستثمارات العقارية " ، ديسمبر -2007 .
- 4- أحمد حسن النجار ، " الصكوك الإسلامية ودورها في الموازنة العامة للدولة ، ندوة الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر " ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مارس 2012 م .
- 5- محمد خيرى كامل إبراهيم ، " نموذج مقترح لأسس القياس والإفصاح المحاسبي عن صكوك الإستثمار الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1435 هـ 2014 م .
- 6- السيد عبدالنبى السيد القرنشاوى ، " مدخل مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات فى مراجعة عمليات توريق الحقوق المالية فى ضوء المعايير الدولية المرتبطة " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالسويس ، 2009 .
- 8- نجوى سعد إبراهيم نمر ، " مدخل مقترح لمحاسبة ومراجعة الإستثمارات العقارية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2004 .
- 9- طارق عبدالعظيم يوسف الرشيدى ، " منهج مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لدعم قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2002 .
- 10- د. وائل محمد عبدالوهاب ، " الإطار العلمي لمراجعة عمليات التوريق كمدخل لمعيار مراجعة مقترح " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2008.
- 11- د. مجدى مليجى عبدالحكيم ، " مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء أساليب

- المحاسبة الإبتكارية دراسة نظرية اختبارية " ، لمجلة العلمية للإقتصاد والتجارة مصر ، العدد 1 ، 2012 .
- 12- معيار المراجعة المصرى رقم (500) ، " أدلة المراجعة " ، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008 ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- 13- معيار المراجعة المصرى رقم (540) ، " تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة " ، قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008 ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- 14- فاطمة جبر عبدالسلام صالح ، " مخاطر المشتقات المالية وإنعاكساتها على تقييم مراقب الحسابات لإستمرارية الوحدات الإقتصادية في ضوء معايير المراجعة دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2013 .
- 15- د. سناء محمد بدران ، " تقارير المراجعة وأثرها على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، السنة 11 ، العدد 2 ، 1992 .
- 16- د . جلال مصطفى الصياد ، "المعاينة الإحصائية" ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 2003 .
- 17- مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، " قرار رقم 19/4 178 بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها " ، الإمارات ، 30 أبريل ، 2009 .
- 18- زياد جلال الدماغ ، " الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية (نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير دور البنوك الإسلامية) " ، رسالة دكتوراة ، الجامِعة الإسلامية العالمية ماليزيا .
 - ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :
- 1-International Federation of Accountants (IAFC), "International Standard on Auditing (ISA) 500, "Audit 2- Evidence", www.ifac.org, 2008.
- E. M. Bamber, Bamber L. S. and M.P. Schaerbeek, "Audit Structure and other determinants Audit report Log: An Empirical Analysis", Auditing: A Journal of Practice and Theory .Vo1.12, No.1, spring, 1993.